

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

09 et 10/08/2014



## في سياق الحدث



■ أكثر المبادرات التي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جاءت في نطاق تفعيل دوره من طرف المؤسسة الملكية. والحال أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان نحا بدوره في اتجاه بلورة مضمون التوجهات الرامية إلى الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، فيما أن بعض المجالس الاستشارية تبدو أقل إنتاجا لأسباب تتعلق، إما بتقادم تشكيلتها، أو محدودية مبادراتها، كما هو الشأن بالنسبة إلى مجلس الجالية المهاجرة، الذي تحول إلى راع لتنظيم الندوات بدل الانقلاب على دراسة المشاكل الحقيقية للمهاجرين المغاربة. دستوريا يفترض أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي استشاراته إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية عند طلب الاستعانة بخبرات أعضائه، وإن كانوا ليسوا جميعا في مستوى تقديم الاستشارة، لكن قصور العمل الحكومي والتشريعي وانغلاقهما على قضايا شبه هامشية، في حدود التركيز على الهواجس الانتخابية، يعتبر من الأسباب التي عطلت أداء المجلس إزاء المؤسسات. وحين الوقت لتجاوز هذا القصور، لأن الاستشارة لا تعني فرض رأي أو تصور أو منظور، فالصلاحيات والأختصاصات واضحة، ولو أن نواب البرلمان بغرفتيه استعانوا بمستشارين يقدمون لهم النصح ويزودونهم بالمعطيات والوقائع والأرقام، لكانت تلك أهم خطوة في تكريس مفهوم الولاية التشريعية الحقيقية. أما الحكومة فلها مستشاروها في كل وزارة وقطاع.